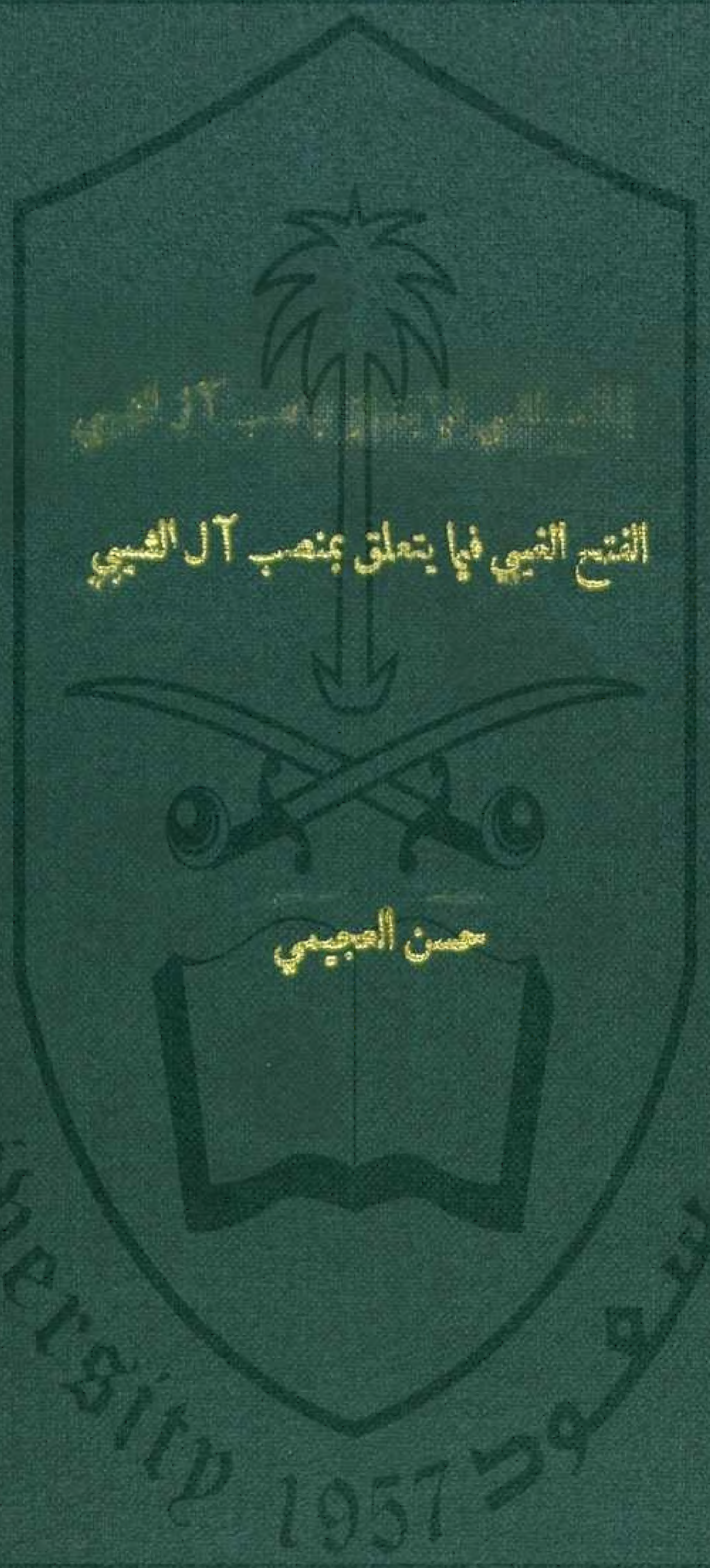


٣٤-

King Saud University



جامعة الملك سعود

Copyright © King Saud University

٩٥٢
ف.ع.

الفتح الغيبي فيما يتعلق بمنصب آل الشيباني، تأليف
العجيمي حسن بن علي - ١١١٤ هـ . كتب في القرن
الثالث عشر الهجري تقديرا .

٦ ق ٣٠ س ١٦ × ٢٦ سم
نسخة حسنة ، خطها معتاد .

الأعلام ٢ : ٢٢٣ ، هدية العارفين ١ : ٢٩٤
١ - الشعائر والتقاليد والأخلاق الإسلامية
أ - المؤلف ب - تاريخ النفس

الفتح الغيبي فيما يتعلق بمنصب آل الشيباني
تأليف العلامة مولانا الشيخ حسن العجمي
رحمه الله رحمة الأبرار واسئلته المحنة
دار المعارف بفضله ومنه
أمين الدمام
اسم



1957

وهذه تلك الفتوى تفضل مستند لما ذهب إليه ذلك الزعيم الامام

بسم الله الرحمن الرحيم وبه تعين لله وحده وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى
وبعد فقد عت الحاجة الى بيان ما يتعلق بمنصب السدانة في تعرف في السؤل
فلم يسعي الاجابة من له حق الوداد بايضاح وجه الحق في ذلك والاشارة فقلت
والله هو المستعان وعليه التكلان سئلت بما صورته ما قولكم رضي الله عنهم
فيما اذا فرغ شيخ حجة الكعبة المعظمة بمنصب السدانة لولده مع وجودني
هو اكبر سنا من اقراره الشيبين فصيح قاضي الشرع السري في ذلك الفراغ
وامضاه وبرز الامر الشريف السلطاني بمقتضاه واستمر ذلك المفروغ له عرفا
باستحقاقه لذلك المنصب من غير منازع له فيه سنين عديد ثم تولى سلطان
اخر فاباه على منصبه ثم تولى سلطان اخر فأنهى اليه بعض ولايته ان ذلك
الشيخ المفروغ له بمنصب السدانة قد استحق العزل لخيانة رهاه بها بعض من
لا يحسن الله تعالى وان ذلك الاكبر سنا احق بالتولية فبرز الامر الشريف السلطاني
ببؤيته بموجب ذلك الانفا فاستمر قائما بالمنصب مدة ثم برز الامر السلطاني
في هذا السلطان الذي ولاه بانه قد تحقق بطلان ذلك الانفا وانه قد رفعة
واعطى تلك الخدمة لصاحبها الاول المفروغ له بهامى ابيه وانه هو القائم وله
هو الخاتم فخلت المفتاح وفي ذلك الباب الشريف بحيث لا يكون فردى الافراد ما نحا
له ولا ما نحا ولا مداخل ولا معارضنا فلما صدر من مولانا السلطان هذا الرفخ
لاكبر والتوجيه الذي في ذلك المفروغ له اولاً فخذ مولانا الشريف فتح الله سبحانه
هذا الامر السلطاني ومنع ذلك الاكبر من المنصب واعاد ذلك المولى والامام
ما كان عليه فانتدب بعض ارباب الفضول لمعارضه الامر السلطاني بمقاله وقال
انه غير واجب القول وربما يكون مستند لما افنى به القاضي على بن جبار الله
الحقني رحمه الله تعالى في انه اذا حصل الاختلاف بين الشيبين فلا بأس بالعمل
بالقاعد اجازة بينهم في تقديم الاسن سيما اذا كان متصفا بالصلاح
متخلفا بالاخلاق الحسنة المرضية فطعا للتراخ وعلا بالاقتداء بمن
مضى والاتباع انتهى لفظه المنقول في فتاويه رحمه الله تعالى فهل
ذلك الفراغ صحيح ام لا وهل امر السلطان في مثل هذا يجب مثاله
ام لا وهل يسوخ لاحد من ولاة الامور ان يجعل ذلك الاكبر شريكا
له الذي قد قامه السلطان ورضى على انه لا مداخل له ولا معارض
ام لا فتونا عن هذه المسائل الاربعة بواضح الجواب نور الله تعالى
بعلومكم المسلمين طرق الصواب فأجبت بقولي الحمد لله نعم ذلك الفراغ
صحيح لا تفاق كلمة العلماء في ارباب المذاهب على جواز الفراغ مطلقا

وصحة

وصحته وعليه جرى عمل الناس قديما وحديثا من غير استثناء لو وظيفة
دون لفرق بل الواقع في بعض شيوخ الشيبين انه افرغ هذه الوظيفة
لولده مع وجودني هو اكبر سنا منه في اقراره ثم برز الامر السلطاني
بصحيح ذلك ونزومه فاستمر ذلك المولى في منصبه دهر اطول
ولا بعد ان يستدل لصحة الفراغ مطلقا المعبر به عن النزول عن الحق في
وظيفة وغيرها وحله بل استحسانه تارة ما روي في الحديث الصحيح
عن سودة بنت زفعة رضي الله تعالى عنها انها جعلت يومها في القسم
لما شئت رضي الله تعالى عنها فقري رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك وامضاه فكان
يقسم لعائشة بيومين واغيرها من سنا يوم واحد وان يستدل لجواز الفراغ
وصحته في خصوص هذه الوظيفة بما روي ان عثمان بن ابي طلحة رضي الله
تعالى عنه وكان صاحب مفتاح الكعبة على عهد صلى الله عليه وسلم لما جازي
البي صلى الله عليه وسلم جعل المفتاح في يدا بني عبد شيبه رضي الله عنه فاستمر
هو صاحب المفتاح بمكة وذلك على عهد صلى الله عليه وسلم وعليه بذلك
فيما يظهر والله اعلم واما امر السلطان في ذلك فيجب مقابلة بالقول
ويلزم الوقوف عند حد بالامثال ففرض علما على ان السلطان اذا
امر بما حوجب فعله امثالا لامر وصفا من ذلك القيل ولم اقف
على خلاف في ذلك لأرباب المذاهب لصحة الاحاديث الواردة في وجوب
السمع والطاعة للأمر وان كان عبدا حبشيا وحرية الخروج عن طاعته
في غير معارض لها واما الشريك لعرضي ولاه السلطان معه في ذلك
المنصب فلا يجوز لما فيه من مخالفة امر السلطان حيث قال لا يكون فردا
الامر فان فردا لكره في حين النفي فيع ولا شك ان اولي الناس بتأييد
امر السلطان وتنفيذه ولائه فكيف يصدر منهم ايماله واما تلك القوى
فيلتزمها وبين مسئلة السؤل بكون بعيد فلا يتمسك بها الا الجاهل بمواقع الالفا
اذني فيما اذا حصل الاختلاف فيها بين بني شيبه ولا شك انه لا يكون
الا قبل بروز الامر السلطاني بتعيين واحد منهم صغيرا كان او كبيرا واما
بعد فربهم الأسس لامر والوصول تحت سلطان منهم اذ هم رعيته
الذي لا يجوز لهم مخالفة في مثل هذا ان غاية ما دلت عليه تلك العبادات
ان رد الشيبين الى قاعدتهم في تقديم الاكبر سنا انما هو لقطع مادة
النزاع بينهم واتباع ما كان عليه سلفهم ولا شك ان السلطان لكونه له
الولاية العامة اذا نظره مخالفة تلك القاعدة او عمل على مخالفة وان لم



يعلم بها يحصل المقصود في قطع النزاع بمجرد مخالفة لما كان عليه
سلطهم في رعايتها لا يوجب رد امره ونسفيه رأييه بل هو الحق بالتقديم
الا يرى انه لو قام اماما رتبنا في مسجد لكان الحق بالتقديم على العلم والادب
فضلا على الاكبر سنا فقط المتأخر الرتبة عنهما اتفاقا كما نص على ذلك في السراج
والبحر وغيرهما من ان السلطان ما مور شرعا برعاية الاعليه والاقرانيه في
الامام لكنه يكون ولايته عامه لا ينبغي الاحسن الظن به في ان مخالفة
ذلك الامر لمصلحة اخرج منه شرعا على ان في التعبير بلا بأس في تلك الفتوى
اشارة بانته منى امكن قطع النزاع بما هو ادنى في الشرع من تلك القاعدة
لا يبعد عنه كبرياؤه الاعليه بالاحكام الشرعيه المتعلقة بتلك الوظيفة
وهي المختصة ببني شيبه قديما الى الآن لعدم وجود من كان مشاركا لهم
فيها قبل من بني عمهم لا يبرهم عثمان بن ابي طلحة الدارسي رضي الله تعالى
عنه لقوله صلى الله عليه وسلم حذوها يا بني طلحة خالده تاله لا ينزعها
منكم الا ظالم ولهذا توسع الحاج عن اخراجها عنهم لما طلبها منه بعض
احبائه من غيرهم خشية ان يكون ظالما على لسان رسول الله صلى الله عليه
وسلم كما سمعت ذلك من بعض مشايخي ورأيت قدما في بعض كتب
التاريخ وذلك لأن الاكلية في الامانة التي يطمح بها الاستحسان
لتلك الوظيفة بأشارة قوله تعالى ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات
الى اهلهما تتوقف على تلك الاعليه لا محالة اذ العمل المعبر شرعا فرع العلم
به فيحصل من ذلك الحق بها من كان اعلم بالاحكام المتعلقة بها
من المستنيين من بني شيبه صغيرا كان في السن او كبيرا فالعدول
عنه فيه بأس الا اذا امر به السلطان وانما كان التعبير بلا بأس فيه
اشارة الى ذلك لما نص عليه بعض الشرح من علمنا من ان كلمة لا بأس
تستعمل غالبا فيما كان في فعله بأس وفي هذا القدر كفايه لولان حال
الوفاء بما يقتضيه السؤال في الايضاح يوجب اثبات السؤال وجوابه
لولا ان الشيخ حنيف الدين بن عبد الرحمن المرشدي رحمه الله تعالى
ثم المرشدي لبيان ما فيه تكميلا لرفع ما عسى ان يتمسك به فنقول
والله المستعان تسلك جادة الصواب في ظاهر الحال وخافية
واظهار الحق للنبي والبيهة اما صورة السؤال فهكذا اما قومكم رضي الله
عنكم فيما يعوزكم من استحقاق بني شيبه السدانة الاكبر والاكبر
علما بعدهم المعروفه وعرفهم المطرود قديما وحديثا فلو اخرج

المستحق



المستحق بصفة الاكبرية لمن هو اصغر مع وجود من هو اكبر منه بعد الفراغ
هل يصح بهذا الفراغ اولاً نظر العدم استحقاق الفراغ ذلك الامن هو
بالصفة افتونا ما جاورين جزيماً خير او اما الجواب فهذا صورته المحررة
سجانه لا علم لنا الا ما علمنا انك انت العليم الحكيم الجواب عن هذا السؤال يحتاج
الى مقدرة لا بد منها وهي ان الشخص الذي فرغ عن وظيفته يستحقها شرعاً فقط
بمزاغته عنها استحقاقه لها سواء كان المفرغ له اهلاً لها او لا ثم المفرغ له
لا يستحقها بالفراغ المذكور وانما يستحقها بتقرير من له ولاية التقرير فتبقى
محولة فاذا قررنا له ولاية التقرير فيها المفرغ له بها استحقاقاً حينئذ
وتقرر من له ولاية التقرير مفيداً بالوجه الشرعي اذا علم ذلك فنقول اذا كان
تقرير من له ولاية التقرير مفيداً بالوجه الشرعي وقد قررنا فيها المفرغ له صح تقريره
واستحقاق المفرغ له الوظيفه المذكور وان كان غير موافق للوجه
الشرعي فلا صحة حينئذ لذلك التقرير فتبقى محولة على حالها فيقرر فيها
من له ولاية التقرير من يريد مع موافقته للوجه الشرعي فاذا قررنا فيها
استحقاق المفرغ اذا علم ذلك فنقول ان رضاه حيث كانت العادة والعرف
جاريين على ان سدانة البيت الشريف لا يتعاطاها ويستحقها الا من كان
كبيراً من بني شيبه وان هذا الامر متداول فيما بينهم قديماً وحديثاً وتوافقه
فاعلم ان العرف مما يحتج به بكونه منزلاً منزلة الاجماع الذي هو من جملة الحجج
اذ لم يكن نص كما صرح به خاتمة المحققين العلامة ابن الرهام رحمه الله
فيعمل حينئذ به لانه حجة على الذي تعارفوه والتزموه فاذا تركوا ذلك
فقد تركوا ما هو حجة عندهم بالتزامهم اياه وسعوا في نقضه بخالفة
وقد قال علماءنا رضي الله عنهم ان من سعى في نقض ما تم من جهة فسعيه
مردود عليه وفرع على ذلك مسائل مذكرة في كتبهم هذا ما ظهر من الجواب
والله اعلم وكتبه الفقير حنيف الدين بن عبد الرحمن المرشدي الحنفى وهذا
اوان الشروع في التكلم معه في جوابه رحمه الله تعالى ونفع به فنقول
قوله حيث كانت العادة والعرف جاريين الى قوله سداول فيما بينهم
قديماً وحديثاً قول سلفه في هذا ما ذكره الشيخ محمد الخطابي في شرح مختصر
خليل ويحه ولله الشايخي في جوابه كنه على ذلك السؤال الذي تقدم
جواب القاصي علي بن طهر بن عنة وتبين حل هذا على الغالب اولاً فقد ذكرنا
لدى المجيب وهو الشيخ عبد الرحمن المرشدي في اوائل تذكيره الفقهيه
ما نصه وقع في كلام ابن جبير في رحلته وفي كلام القاسي في عقد ما نصي

اختلاف هذه العادة ولعل ذلك لثبوت من بعض الولاة وليس مقتضى ذلك
كل يدل عليه كلامها انتهى قوله اذا كان ثبوت من له ولاية التقدير
مقيدا بالوجه الشرعي وقد قرر فيها المخرج له صحيح تقديري واستحق
المخرج له الوظيفة المذكورة اقول هذا منطبق على صورة سؤالنا هذا
فان المخرج له صادره لا التوقيف مقيدا بالوجه الشرعي جردا على العادة
المبتدعة لوالده الفارغ لولده كما اخرج له ابو بوعبده في قبل وهي الحادثة
التي رفع فيها السؤال الى الشيخ حنيف الدين والسيد صادق رحمهما الله
تعالى وهذا بناء على القول المعنى به من كون العادة ثبتت بمثل هي
العادة السابقة بخلافها كما شهد به والد المحجب رحمه الله فيما سبق
من عبارته وهذا الذي ذكرناه في الاصل هو موجب هذه القضية
في كلام المحجب نظر الى الواقع من تجديد العادة لا بالنظر الى ما في ظن المحجب فانه
ساجل السائل على دعواه اطراد تلك العادة القديمة وقد سلف ما يتحقق
به بطلان هذه الدعوى قوله وان كان غير موافق اقول هذا الكلام
فرضي لا خارج له في مسألة السؤال وان رحمه المحجب واقعا على توهمه
ان مخالفة تلك العادة القديمة غير موافقة للوجه الشرعي وسيظهر ايضا
دفعه للمصنف بما سياتي انشاء الله تعالى مما يبلغ الشبهة عليه هو ان الواقع
في مسألة سؤال ذلك المحجب ان في له ولاية التقدير ابقى ذلك للنصب
في الصغيرين سنا عدا ولا اليه عن الأكبر منه ويلزم على كلام المحجب ان تكون
الوظيفة شاعرا مع قيامه فيها سنين عديدة والمنصف لا يتوقف في
ان اتقائه بوجوب تحقيق العادة التي بقضت ما قبلها من العادة القديمة
كما مر نقله عن والد المحجب رحمه الله تعالى قوله فاعلم ان العرف مما يوجب به
الى قوله فيعمل حينئذ به لانه حجة على الذي تعارفوه والشريعة اقول
سلمنا هذا ولا يضرننا من وجهين الاول ان تلك العادة القديمة لو سلمت
من الانتقاض قد عارضها نصوص الأحاديث المجمع على هدلولها من
وجوب امثال ام السلطان فيما ليس بمعصية وحرمة الخروج عن
طاعته والحال انه قد برهن الامر السلطاني بتولية الصغير سنا مع
الأكبر منه وكل من هذا الرفح والتوجيه ليس بمعصية قطعا لأن السلطان
ولاية النظر في الوظائف رفعا ووضعا فيجب ان يكون ذلك العرف
القديم من تقدم الأكبر سنا ليس بحجة بل لازم عبارة المحقق اني الهام رحمه
الله تعالى الثاني انه حيث فاذكره الشيخ عبد الرحمن المرشدي من انتقاض

العادة

المعاده قدما باستناده فيه الى الرجوع اليه في هذا الموضع حين ثم انتقضها
اخر الوالد هذا الفارغ بالمصنف لم يرد منه ان يكون العمل انما هو العادة
الاخيرة المخالفة للعادة الاولى فقد قال العلامة البرهان الطبري في
في الباب الثامن والعشرين من كتاب معين الحكم ما حاصله انه اذا
تغيرت العوائد وصارت تدل على ضد ما كانت عليه اولا فتل بطلان هذه
العوائد التي في الكتب وبقي ما يقتضيه العوائد المتجددة او يقال
نفي مقولون بالاحداث شرح لعدم اهليتنا للاجتهاد فيفتي بما في الكتب المنقولة
عن المجتهدين والجواب ان اجراء هذه الاحكام التي مدركها العوائد متى تغيرت
ليس فيه مجتهد في الدين بالا جتهاد من المقلدين حتى تشتط اهلية الاجتهاد
بل هذه قاعدة اجتهاد العلماء فيها العلم واجمعوا عليها فحين يتبعهم فيها
من غير استئناف اجتهاد الاثرهم اجمعوا ان المعاملات اذا اطلق
فيها الشك يحمل على غالب النقول فاذا كانت العادة قد اضمحلت
الاطلاق على ما اذا انقلبت العادة الى غير عينا ما انقلبت العادة
اليه والغيا الاول لا تنقل العادة عنه الى اخرها ذكره وفي هذا القدر
لنا فيه في اثبات ان العمل حينئذ ليس على العادة الاولى للشيبين
من تقدم الاكبر سنا مطلقا ثم ان ما مر عن الطبري ليس في خصوصيات
منه هنا بل هو مما وافق عليه ارباب المذاهب فوجدنا في الثقة انه نص
على طبقه العلامة العراقي المالك في الغرر والعلامة صلاح الدين
العلاء في الشافعي في القواعد قللة الحمد والمجمل على الوفاق قوله
فاذا تركوا ذلك فقد تركوا ما هو حجة عندهم الى قوله وقد قال
علما ناصري الله عنهم ان من سعى في نقض ما تم من جهة فسخه
مردود عليه اقول قد بين مما مر نقله عن والد المحجب الشيخ عبد الرحمن
المرشدي من انتقاض تلك العادة القديمة وبما تقدم عن الطبري
والعراقي والعلاء في ان العمل على ما انقلبت العادة اليه والغاء العادة
الاولى ان ترك العادة في الامور الجائز الصحيحة حينئذ وان
المخالفة لها غير تامة هي من جهة لانه غير ملتزم اياها قطعا فيكون
يصح الاحتجاج بالمحجب بما نقله عن علمائنا من قولهم ان من سعى في نقض
ما تم من جهة اخ و كانه توهم ان المراد بالجهة في قولهم من جهة عام
من ان تكون نفسه او اقاربه وهذا الوهم يجل عنه قد مر رحمه الله فانه
مما لا يحتمل القضاة ويكون يصلح ان يكون المراد ذلك وقد قال تعالى

ولا تترك وزارة وزراة اخرى واذ ليس للانسان الاماسعي وانظر عبارة الاشياء
والنظار الا ان الله تجدها من مناديه بأعلى صوت على ان الملاح من جهة
نفسه لا اقرار به قال في ثواب القضاء والشهادات ما نصه ومن سعى في
نقض ما تم من جهته فسعيه مردود عليه الا في موضعين استثنى عنهما
وقبضه ثم ادعى ان البايع باعه قبله من فلان الغائب بكذا وبرهن فانه
يقبل وهب جارية واسو لدا الموهوب له ثم ادعى الوهاب انه كان دبرها
او اسو لدا وبرهن يقبل ويسترد ها والعرف كذا في الخلاصة والنزاهة
انتهى وفي فتح القدير نقل عن المشايخ التافض لا يضر في الحجة ووجهها
انتهى وظاهر ان البايع اذا ادعى التدبير او الاستيلاء رتبته في
كلام الفناوي قال انتهى المقصود نقله من الاشياء للثبوت على انه ليس
في كلام علما هذا ما يصلح مستند المحجب كالا يخفى على المصنف اللبيب
ثم ليت شعري لو كان المراد من الحجة ذلك فما المانع من جعل مسئلة السؤال
من قبل الموصفين المستثنين الذين قد سكنت عن التعرض لهما المحجب
رحمه الله تعالى وعليه فلا يكون فيما ذكره عن التمسك دلالة على مطلوبه
حتى على تسليم ذلك الوهم وبما يظهر بداعة الاحتراس الباني بالحجة
الواقعة في احد جوابي شيخنا السيد محمد صادق بادشاه الحنفى رحمه الله تعالى
بقوله حيث جرت العادة بين متقدميهم ومن عاصريهم من ولاة امرهم
في لون المقدم هو الاكبر سنا اتبع ذلك ومفهومه انه لو لم تجر العادة
بذلك كذلك بان انتقضت كما مر عن الشيخ عبد الرحمن المرشدي
انها لا تتبع وبما مر ايضا يظهر صحة الجواب الثاني للسيد محمد حيث قال
نعم تنتقض بما جرت به العادة فيما بينهم الخ وذلك لانه مبني على فرض
صحة ادعاء السائل ان تلك القاعدة والعرف مطردان فيما وحدها
كون المعنى كما قيل اسير السؤال ولولا ان في كلام المحجب رحمه الله ما منع
في رعاية هذا المفهوم كان جوابه بأسوه جواب مولانا السيد صادق
رحمه الله ثم ان من فرغ للصغير من بني شعبة مع وجود الاكبر لو كان
من قبل من سعى في نقض ما تم من جهته فسعيه مردود عليه لا يقضى
بذلك الخ الخ اي بطلانه من اصله فكأنه لم يقع بالحكمة فيلزم
عليه ان يتبع الوظيفة على ما كانت الفاعل الاكبر لا انها تتخل عنه
بالفراغ كما تقدم للمحجب في صدر الجواب اذ لو تخلت عنه به لكان سعيه
غير مردود عليه بالحكمة بل في الجملة وهو خلاف عادل عليه الاستثناء

سعيه

المراد في عبارة الاشياء فان معيار العلوم الاستسنا كما نص عليه في الاصول
لا يقال ان ما ذكره الشيخ عبد الرحمن المرشدي اولا لا يوجب إلغاء العادة القديمة
لبنى شعبة اذ قد ترجح كون انتقاضها من تعدي بعض الولاة والتعدي لا
يبطالها الا بقول هذا ذهول عن ترويض الانتقاض بين ان يكون تعديا
او لسبب اقتضى النقص وعن تأييد الثاني بقوله كما يدل عليه كلامهما
ولا تسلك ان انتقاضها لسبب اقتضاه يوجب إلغاؤها البتة بل حتى لو كان تعديا
فقد نص شيخنا لاجازة العلامة خير الدين الرملي الحنفى في قباويه على ان
اخراجها ولو بغير حجة الوظيفة عن مستحقها بغير حجة لا يجوز
ومع ذلك نص الشيخ محمد جارسه بن ظهير الحنفى في قباويه على ان
اخراجها ولو بغير حجة صحيح والتقرير بذلك نافذ ويؤيده ما ذكره
في البحر الرائق من ان السلطان والقاضي احق بالتقدم في الامامة من
يعني حتى في العلم والافعال لأن السلطان والقاضي ولاية عامة انتهى
بمعناه ثم لا يبعد ان يكون اخراج السلطان لتلك الوظيفة عن
مستحقها بغير حجة مثلا او منعها عن مستحقها عادة عدل وعنه
الى من هو دونها ظاهر انما هو المصلحة قد يظهر وجهها وقيل من ذلك
قول علما ان الحق لا يسقط بتقادم الزمان ومع ذلك نص في الاشياء
على انه لو امر السلطان بعدم سماع الدعوى بعد خمسة عشر سنة لسمع
ولا يجب عليه سماعها انتهى وقد وقعت بخط العلامة ابي السعد المفتي
على انه بمرز الامر السلطاني بذلك انتهى ولم ينزل عليه عمل الناس الى الآن
ولا يخفى ان المنع عن سماعها قد يصادف محققا في دعواه فيكون تعديا
عليه بمنحه عن حقه في الدنيا لكنه لما فيه من المصلحة العامة يحسم
مادة كثير من دعاوي الباطل وجب العمل عليه فلهذا كان الامر
السلطاني بقولية الصغير من بني شعبة مع وجود الاكبر سنا نافذا
على ايضا على هذا على فرض ان لو كانت عادتهم القديمة واجبة الرعية
كما يقتضيه كلام المحجب فيكون وليست كذلك كما مر ثم مما لا يخفى في واقع
الاجماع عليه من ان امر السلطان نافذ واجب الامتثال فيما ليس بمصلحة
وان صفة المرشد كمال الاهلية الدينية هو الذي يلتفت اليه الشارع
دون مجرد الكبر في السن ضرورة ان الله تعالى قد جعل الانبياء
على راس رجب سنه حتى الى من هو اكبر سنا منهم واجمعهم
الامر على خلافة ابي بكر وعنه من الخلفاء الاربعة رضي الله عنهم



مع وجود من هو اكبر سنا منهم وولي رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الامام جمعاً من الصحابة في السرايا وغيرها وهم اصغر سناً من رعاياهم
 حتى ولي عتبات بن اسيد رضي الله عنه على مكة وهو ابني ثمانية عشر
 سنة مع وجود من هو اكبر سناً بها قطعاً وليس منصب السلطنة مقدر
 على مرتبة الامامة فضلاً عن الخلافة فضلاً عن النبوة فاطلاق
 لزوم رعاية قاعد بني سبيبه امر لا ينبغي المصير اليه من احدى العلماء
 ضرورة انه اذا قام بالاكبر سناً منهم عاجز عن عول عن الاهلية
 يكون الا حق بالمنصب من كان سالماً من ذلك قطعاً فيستعين
 حل كلام من ذهب الى رعايتها في الجملة على ما اذا تساوى الشيبون
 في الاهلية فيترجح الاكبر الا ان يعين السلطان لها غير ما يعلم مما ذكره
 فقهاؤنا في باب الامامة وغاية ما تقتضيه القوانين الشرعية ان تكون
 رعاية تلك القاعدة المعتادة قدما لولم تغض مندوبة وترك المنزلة
 مكروه والمكره لا تنافي لأباحة والمباح حتم شرعي فيكون المخالف لها
 من المباحات فيحصل من هذا ان المخالفة لتلك القاعدة لو استمر
 امر شرعي في الجملة وبهذا يصح ان التفرع السلطاني وان كان مقيداً
 بالوجه الشرعي قبل لزوم تولية الصغير من بني سبيبه مع وجود
 الاكبر سناً ليس مخالفاً للوجه الشرعي لا كما توهمه المجيب في حجاب
 هذا كله على فرض ان تلك العادة القديمة لهم ما انتقضت واما على
 ما مر من انتفاؤها فالامر واضح قوله هذا ما ظهر لي من الجواب والله اعلم
 اقول فيه اشارة الى ان هذا الجواب منه انما هو بحث لا نقل فيه بخصوصه
 في لبث علما نابل قضية ما ذكره الشيخ في الخطاب في جوابه نقل عن
 والده انه لا نقل فيه لاحد من ارباب المذاهب حيث قال والنظر
 اذا اختلفوا هل يقضي بما جرت به عادة في تقديم الاكبر والاكبر
 ام لا لم ار في ذلك نصاً لاحد من العلماء قلت والظاهر انه يعرض
 لهم بذلك لانه لا شك ان العضا بالعرف والعادة امر معمول
 به في الشرعي في ابواب متعددة في ابواب الفقه انتهى ثم ان ما سبق
 في نظير من فتوى القاضي علي بن جابر الخنفي كفاية في بيان
 ان محل الاختلاف عدم ورود امر سلطاني اذ عند وقته يرفع
 الخلاف لوجوب امثال امر وحرمة الخروج عن طاعته وتقي هذا
 التنبه على ان المخاطب ولا بالقضا بتلك العادة لو كانت مطردة

كما ادعى انما هو السلطان فاذا خالفها الامر مقتضياً للمخالفه فلا
 وجه لعمل غيره من ولائها بها فخالفا كما هو واضح عند النكي المنصف
 لو لم يكن الا لانه ما ولاء الا ليحكم بما يرفع به ناموس سلطنته
 سيما فيما كان موافقاً للوجه الشرعي كما هنا فاذا خالفه كان
 مغزواً لا حضوراً في ذلك الحكم الذي خالفه فيه نظير ما قاله
 أئمتنا فيما اذا ولي السلطان القاضي ليحكم بمذهبهم حتى كان
 مغزواً لا فيما حكم بخلافه مذهبهم وحيث كانت مسئلة السؤال
 لم يكن الجواب فيها محض النقل بل بالنظر الى عموماته واطلاقاً
 ساع الفقير الخوض مع المحيب وان جل قدره رحمه الله تعالى
 في العلم بالمأمور به في الحديث وعلا يقول الامام علي كرم الله وجهه
 لا تنظر الى من قال وانظر الى ما قال وتلف غنان العلم عن الخوض
 في ميدان الاستنباط فقد ارتفعت جلية الحق في الجواب على منصة
 الاطناب ومن رام الايجاز فليعلم ان ذلك الفراغ صحيح وان
 امر السلطان بتوجيه المنصب الصغير سناً يجب مقابلة بالافتقار
 وان الشريك لغيره معه مما لا يجوز وان فتوى القاضي علي بن
 جابر ليس فيها مخالفة لهذا وكذا فتوى الشيخ في الخطاب واليه
 صادق رحمه الله وافتوى الشيخ حنيف الدغ رحمه الله فقد
 انقطعت علاقة التمسك بها والجدسه اولاً واخيراً واليه المشتكى
 وهو المستعان ولا حول ولا قوة الا به وبه التوفيق للسداد
 في كل حال واياه نسئل حسن العاقبة في الحال والمال والمهر
 ذلك ولله الفقير الحقير حسن ابن علي العجيمي الكوفي الخنفي
 عامله الله بأحسنه آمين